

# موجة صعود «غير مأمونة» في أسواق المال الخليجية

## بورصة الكويت تصدر الأسواق الصاعدة بارتفاع نسبهته 7.1 في المئة

## أسهم البنوك والصناعة تقود حركة الارتداد



سوق دبي الخاسر الوحيد بنسبة 5.3 في المئة

انتهت بورصات الخليج أمس الاول تعاملات شهر (يناير) بارتفاع جماعي باستثناء سوق دبي الخاسر الوحيد والأكبر بانخفاض نسبته 5.3 في المئة بتأثير الانخفاض الحاد في البورصات العالمية الذي دفع محافظ الاستثمار الأجنبية لتسهيل أصولها في السوق الإماراتية. في حين تصدرت بورصة الكويت الأسواق الصاعدة بارتفاع نسبته 7.1 في المئة والبحرين ثانياً بنسبة 1.6 في المئة وكل من مسقط، ابوظبي 1.3 في المئة، والدوحة 0.17 في المئة. وتعرضت أسواق المال الخليجية خصوصاً الإمارات وقطر وعمان على مدى خمس جلسات متتالية في الأسبوع الثالث من الشهر الحالي لموجة هبوط حاد وصلت نسبتهما إلى أكثر من 10 في المئة في إحدى جلسات سوق دبي على خلفية قيام محافظ الاستثمار الأجنبية بتصفية جزء من أصولها في الأسواق الخليجية لتعديل مراكزها في الأسواق العالمية التي تراجعت بنسبة كبيرة من تأثير أزمة الرهن العقاري واختتمت بورصات الخليج تعاملات الأسبوع بارتفاع جماعي باستثناء هبوط بنسبة 0.34 في المئة في سوق ابوظبي في حين سجلت سوق دبي أكبر ارتفاع بنسبة 1.4 في المئة يليها سوق مسقط 0.68 في المئة والدوحة 0.60 في المئة والكويت 0.17 في المئة والبحرين 0.07 في المئة. وتكبدت أسواق الإمارات رغم ارتفاعها أمس بنسبة 0.62 في المئة في نهاية (يناير) خسائر بقيمة 23 مليون درهم، حيث تراجع مؤشرها العام طيلة الشهر بنسبة 3 في المئة حصيلة هبوط في دبي بنسبة 5.3 في المئة وارتفاع في ابوظبي بنسبة 1.3 في المئة ولأول مرة تسجل سوق الإمارات حجم تداولات تصل إلى 100 بليون درهم بعدما جرى تمديد زمن التداول ساعة إضافية مطلع الشهر العام لتصبح أربع ساعات يومية، واستحوذت سوق دبي على 64.4 في المئة من إجمالي السوق بتعاملات قيمتها 64.4 بليون درهم في حين استحوذت سوق ابوظبي على النسبة المتبقية بتداولات قيمتها 35.6 بليون درهم. وقاد سهم دبي الإسلامي حركة الصعود في سوق دبي في تعاملات الأسبوع في أعقاب إعلان البنك عن تحقيق نمو في أرباحه عن العام الماضي بأكثر من 60 في المئة إلى 2.5 بليون درهم مقارنة بعام

ارتفع الثاني إلى 0.200 دينار وسجل الثالث ارتفاعاً قياسياً بنسبة 3.3 في المئة إلى 0.620 ديناراً. وسجل مؤشر سوق مسقط ارتفاعاً بنسبة 1.3 في المئة في نهاية تعاملات الشهر الحالي، وشهدت السوق في تعاملاتها أمس ارتداداً صغورياً بنسبة 0.68 في المئة بعد يومين من الانخفاض الحاد بنسبة 2.6 في المئة، وتراجعت قيمة التداولات بشكل ملموس إلى 7.5 ملايين ريال من تداول 7.6 ملايين سهم. وقادت أسهم البنوك والصناعة حركة الارتداد حدث تصدر سهم بنك مسقط قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث القيمة 1.7 مليون درهم مرتفعاً بنسبة 0.24 في المئة إلى 2.052 ريال، وريسونت للأسمنت 1.4

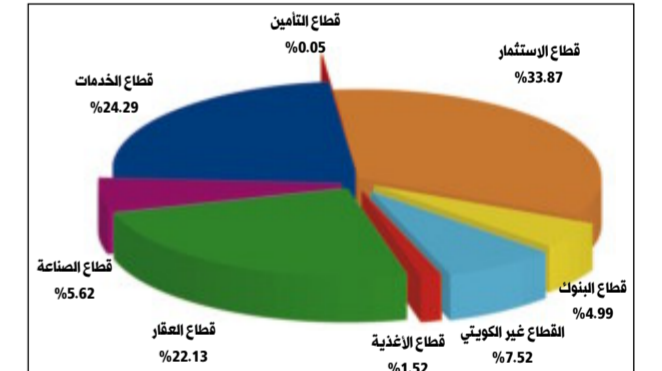
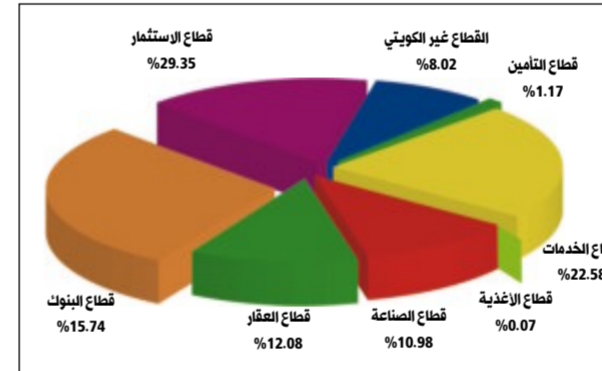
مليون ريال مرتفعاً بنسبة 2.1 في المئة إلى ريالين، وحقق «اعلاف ظفار» أكبر نسبة ارتفاع 8.6 في المئة إلى 0.490 ريال و«المرکز المالي» 6.3 في المئة إلى 2.114 ريال مدعوماً بارتفاع أرباح الشركة عن العام الماضي إلى 2.8 مليون ريال مقارنة بـ 781 ألف ريال عام 2006. وانتهى مؤشر سوق الدوحة تعاملات (يناير) بارتفاع طفيف 0.17 في المئة، وصعد في تعاملات الأسبوع بنسبة 0.60 في المئة مع استمرار تراجع قيم وأحجام التداولات إلى 462 مليون ريال من تداول تسعة ملايين سهم، منها مليونان لسهم السلام الذي انخفض سعره بنسبة 1.1 في المئة إلى 17.90 ريالاً.

## «الأمان»: زيادة السيولة وارتفاع المعدل اليومي للتداول

قال التقرير الشهري لشركة «الأمان للاستثمار» أن مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية أقل يوم الخميس عند 13.499.7 نقطة بارتفاع مقداره 940.8 نقطة وبمسبة 7.49 في المئة عن إقفال 2007/12/31. وكان تقرير «الأمان» قد توقع أن يبدأ المؤشر مرتفعاً خلال الأسابيع الأولى من السنة الجديدة استكساً لتوقعات الأرباح وتوقعات التوزيعات الإيجابية أيضاً أن يستمر الأداء المتصاعد للسوق الذي بدأ في ديسمبر 2007. وأشار التقرير إلى أن أسعار العديد من الأسهم في السوق قد بلغت مستويات مغرية من ناحية العائد الاستثماري الأمر الذي يزيد من حساسية السوق في التفاعل مع أية أخبار إيجابية سواء على صعيد الشركات أو على الصعيد السياسي والاقتصادي المحلي بشكل عام. وقد حمل شهر يناير بالفعل عدداً من المؤثرات الإيجابية كان منها على المستوى الاقتصادي إقرار مجلس الأمة في جلسته المنعقدة بتاريخ 1/9 لثلاثة قوانين اقتصادية تتعلق بالمستودعات الجمركية وأصلان الدولة وخصخصة الخطوط الجوية الكويتية، وكان منها زيادة السيولة

بشكل قياسي وارتفاع المعدل اليومي للتداول في شهر يناير ليصل إلى 207.608.362 ديناراً بارتفاع نسبته 102 في المئة عن شهر ديسمبر 2007، والذي جاء نتيجة دخول أموال أجنبية إلى السوق على عدد من الأسهم القيادية حيث أعلن سوق الكويت للأوراق المالية عن تملك شركة «مورجان ستانلي» نسبة 6 في المئة من أسهم راسمال شركة بيت التمويل الخليجي ودخول مجموعة من البنوك العالمية في زيادة رأسمال شركة جلوبل. وقد أدى خفض معدلات الفائدة على تغذية زيادة السيولة في سوق الأوراق المالية. إضافة إلى ذلك فقد حملت الإعلانات والإشاعات أخباراً عن أرباح وتوزيعات مجزية للشركات المدرجة حيث حققت مجموعة الشركات التي أعلنت عن أرباحها في 2007/12/31 حتى هذا التاريخ نمواً نسبته 32 في المئة عن أرباحها المحققة في 2006/12/31. ومن ناحية المناخ المحيط بالتداول فقد ظهرت بوادر تقاهم بين لجنة السوق ومجموعة الـ 61. وعلى المستوى المحلي العام فإن منح الثقة في السيدة ووزارة التربية بعد الاستجواب الذي تعرضت

له كانت له آثار طيبة على العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، الأمر الذي يلقي بلاء شك بظلال من التفاؤل العام. وأشار التقرير إلى أن من أبرز ما يميز شهر يناير من كل عام هو حالة التقرب من قبل كبار المستثمرين من محافظ وصناديق إعلانات توزيعات الأرباح، وعادة ما تشهد الأسهم الراسخة Blue chips نشاطاً بسبب ما تعد به كل عام من توزيعات مجزية، ففي يناير 2006 مثلاً استحوذت 7 شركات على 25 في المئة من إجمالي قيمة التداول في السوق، رغم أن السوق كان يشهد انتعاشاً عاماً في تلك الفترة، أما في يناير 2007 والذي عانت فيه السوق من ضعف عام فنجد أن 8 شركات بعضها من الشركات الراسخة وبعضها من شركات النمو قد استحوذت على 45 في المئة من إجمالي قيمة تداولات السوق وهي (البنك الوطني، بيتك، مجموعة الصناعة الوطنية، مشاريع الكويت، الوطنية للاتصالات، الهوانف المتنقلة، اجيليتي، التجارية العقارية) وكان تفسيرنا لذلك في حينه أنه أكثر من مجرد انتظار التوزيعات المعتاد في كل سنة، إنما تعدها إلى اعتبار هذه الأسهم ملاذاً آمناً إلى حين اتضح الرؤية حيث كان هناك قلق عام بشأن التوجه العام للسوق في بداية 2007. وفي يناير 2008 كان نصيب الشركات الثمانية الأولى 33 في المئة من إجمالي قيمة التداول في السوق، وهي نفسها مجموعة الشركات التي تستحوذ عادة على التداول في هذه الفترة من السنة (الوطني - الصناعات - أبراج - زين - التمويل الخليجي - المشاريع - بوبيان للبتروكيماويات) ونرى أن أرباح وبوبيان للبتروكيماويات وبيت التمويل الخليجي قد أخذت المكانة السابقة التي احتلتها الوطنية للاتصالات واجيليتي والتجارية العقارية، وقد يكون السبب ارتفاع معدلات النمو التي تعد بها هذه المجموعة الجديدة من الأسهم. ولفت التقرير إلى أنه من الناحية الفنية يواجه المؤشر مقاومة قوية عند مستوى 13500 نقطة قد تساعد الظروف الإيجابية للسوق إلى تخطيها إلى خط المقاومة التالي عند 13750 نقطة مع استمرار زخم الأخبار عن الأرباح والتوزيعات، إلا أننا نرجح أن يتجه السوق مع نهاية شهر فبراير إلى مستوى الدعم الأول عند 13100.



## الخليجيون يغامرون جماعياً باستيراد السياسة النقدية وتغذية التضخم في بلادهم

خفضت دول الخليج العربية باستثناء عمان سعر الفائدة أمس محاكية للخفض الأميركي في خطوة من المرجح أن تزيد من ارتفاع التضخم الذي اقترب بالفعل من مستويات قياسية وتكثف الضغوط على هذه الدول لرفع قيم عملاتها أو فك ربطها بالدولار.

وخفضت السعودية أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم سعر إعادة الشراء العكسي «الريبو العكسي»، بمقدار نصف نقطة مئوية أمس الخميس وهو ما يعادل خفض الأميركي للفائدة.

وكان مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأميركي» قد خفض سعر الفائدة الأساسي خمس مرات منذ 18 سبتمبر بمقدار 2.25 نقطة مئوية، ويبلغ إجمالي خفض حتى الآن في السعودية التي تربط عملتها بالدولار نقطتين مئويتين.

وقال جون سفاكيناكيس كبير الاقتصاديين في بنك ساب السعودي وهو الوحدة المحلية لبنك «إتش. إس. بي. سي» لوكالة رويترز أن هذه الدول تبذل أقل القليل لتصبح المعروض النقدي ولتتوجه رسالة للسوق بأنها لا تريد مضاربات على العملات، واستمرت السعودية مثل أغلب جيرانها على سياسة الإبقاء على سعر الريبو الأساسي الذي يوجه أسعار إقراض البنوك دون تغيير عند مستوى 5.5 في المئة لمنع خفض أسعار الإقراض من رفع التضخم

بدرجة أكبر. وبعد خفض طارئ في الفائدة الأميركية بمقدار 75 نقطة أساس الأسبوع الماضي رفعت السعودية والبحرين المجاورة متطلبات احتياطيات البنوك لحمل المقرضين على الإبقاء على أموالهم في خزائنهم.

وقال سفاكيناكيس «البنك المركزي سيتعين عليه تحجيم البنوك في نهاية الأمر». وقالت وكالات الأنباء أن الكويت - الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تعد تربط عملتها بالدولار - والإمارات خفضت سعر إعادة الشراء لأجل ليلة الريبو بمقدار 50 نقطة أساس إلى 3.5 في المئة أمس.

وأبقت الكويت على سعر الخصم ثابتاً على 5.75 في المئة بعد خفضه لأول مرة في 18 شهراً الأسبوع الماضي في أعقاب قرار البنك المركزي الأميركي.

والريبو هو السعر الذي يقرض به البنك المركزي البنوك التجارية، وهو بالتالي السعر الذي يوجه الأسعار التي تقرر بها البنوك.

وتحقق دول الخليج إيرادات استثنائية من ارتفاع أسعار النفط التي سجلت مستوى قياسياً فوق 100 دولار للبرميل هذا الشهر، وكانت الأسعار قد ارتفعت لأكثر من أربعة أمثاله خلال السنوات الست الماضية ما غذى النمو الاقتصادي والتضخم.

وعلى العكس تخفض الولايات المتحدة سعر الفائدة في محاولة لتخفيف الاقتصاد في أعقاب أزمة الرهن العقاري عالية المخاطر وما أعقبها من خسائر للبنوك.

وقالت مونيكا ماليك الاقتصادية المختصة في الشرق الأوسط في المجموعة المالية القابضة هيرميس «هذه التخفيضات في سعر الفائدة تزيد من تحفيز الاقتصاد، وسيصل الأمر إلى حد تصحيح فيه أسعار الفائدة منخفضة إلى درجة تدفع إلى إصلاح نظام الصرف في الخليج». وشهدت قطر أكبر دولة مصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم أعلى معدل تضخم في المنطقة الذي بلغ 13.7 في المئة في أيلول الماضي.

وتوقع اقتصاديون استطلعت «رويترز» آراءهم أن يرتفع التضخم في قطر هذا العام إلى 14.5 في المئة مدعوماً بزيادة أسعار الإيجارات والمواد الغذائية.

وخفضت قطر سعر فائدة تسهيلات الإيداع بمقدار 50 نقطة أساس إلى 3 في المئة، لكنها تركت سعر الإقراض الأساسي دون تغيير عند 5.5 في المئة. وقامت البحرين بخطوة مماثلة وتركت سعر الريبو دون تغيير عند 5.25 في المئة.

وقالت ماليك: «أغلب دول الخليج تشهد سعر فائدة (حقيقياً) سائياً، ما يجعل الإقراض أرخص على الناس من ترك أموالهم في البنوك».

### الأداء العام للبورصة خلال يناير 2008

بلغ مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية 13.499.7 نقطة في نهاية إقفال شهر يناير 2008 وقد سجل بذلك ارتفاعاً مقداره 940.8 نقطة بنسبة 7.49 في المئة عن إقفال المؤشر نهاية شهر ديسمبر 2007 البالغ 12.558.9 نقطة.

وقد سجل المؤشر أدنى إقفال خلال الشهر يوم 2008/1/2 عند 12.507.7 نقطة وأعلى إقفال يوم 2008/1/31 عند 13.499.7 نقطة. وبلغ عدد أيام التداول خلال الشهر 21 يوماً سجل المؤشر فيها ارتفاعاً خلال 14 يوماً وسجل انخفاضاً خلال 6 أيام عن إقفال الشهر الماضي.

وقد بلغت كمية الأسهم المتداولة لشهر يناير 8.603.994.500 سهم بقيمة نقدية بلغت 4.359.775.605 دك موزعة على 223.205 صفقة.

ويبلغ المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة خلال الشهر 409.714.024 سهم بلغ ذروته يوم 2008/1/15 بعدد 622.972.000 سهم وأدنى معدلته يوم 2008/1/2 بعدد 239.396.500 سهم.

ويبلغ المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة 207.608.362 دك وبلغ ذروته يوم 2008/1/16 بقيمة إجمالية 357.988.900 دك وأدنى معدلته يوم 2008/1/3 بقيمة 020.152.122 دك.

ويبلغ المعدل اليومي لعدد الصفقات 10.629 صفقة كانت ذروتها يوم 2008/1/2 بعدد 15.356 صفقة وأدنى معدلته يوم 2008/1/6 بعدد 6.622 صفقة.

ويبلغ المعدل اليومي خلال الشهر لعدد الشركات المتداولة 154 شركة من إجمالي 197 شركة مدرجة.

ويبلغ عدد الشركات التي سجلت ارتفاعاً في الأسعار خلال الشهر 114 شركة أما الشركات التي سجلت انخفاضاً في أسعارها خلال الشهر فقد بلغت 58 شركة. وبقيت أسعار 25 شركة من دون تغيير.



## جلوبل: سهم «الوطنية للاتصالات» يقترب من مستويات الشراء

في التحليل التقني لبيت الاستثمار العالمي «جلوبل» عن سهم الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة، نرى من خلال الرسم البياني المرفق والذي يوضح اتجاه منحني متوسط سعر السهم الأسبوعي للشركة بان السهم شهد ارتفاعات جيدة خلال العام الماضي وصلت إلى 3.200 ديناراً، إلا أنه ومنذ شهر يوليو الماضي، والسهم يتداول داخل قناة متراجعة وصولاً إلى 2.660 دينار وفقاً لآخر إقفال له. هذا ومن خلال الرسم البياني نجد أن كلا من مؤشر القوة النسبية للسهم ومعدل (MACD) الخاص به يشيران إلى الاقتراب من نقطة بناء المواقع من جديد. هذا ويحظى السهم بمستوى دعم جيد عند سعر 2.560 ديناراً، لذا، فإننا ننصح كلا من مستثمري الفترات المتوسطة (11 أسبوعاً) والطويلة (50 أسبوعاً) الراغبين في الاستثمار في سهم الشركة، بتجميع السهم في المنطقة الواقعة بين سعر الإغلاق الحالي ومستوى الدعم المشار إليه مع مراعاة إيقاف خسارة الاستثمار حال تراجعته عنه، مع زيادة كميات الشراء حال تمكن السهم من تجاوز مستوى المقاومة التالي والواقع عند 2.740 دينار وذلك مستثمري الفترات الطويلة، أما عن المستويات السعرية المرجح أن يصل إليها السهم على المدى المتوسط، إذا ما حافظ على اتجاهه المتصاعد، فهي 2.800 دينار و2.860 دينار على التوالي.

### د. دشتي «أنة غروب» تنظم معرض الاستثمارات العقارية في مارس

كتب باسم رشاد

أكد المدير التنفيذي للعلاقات الدولية والخدمات اللوجستية لشركة «أنة غروب» د. محسن دشتي أن الشركة بصدد تنظيم معرض الاستثمارات العقارية في شهر مارس المقبل والذي يضم كبرى الشركات العقارية في الكويت والمنطقة وذلك من خلال تعريف المستهلك والمستثمر المحلي والأجنبي على الفرص الاستثمارية المتاحة في الكويت وخارجها وخاصة بعد القوانين الاقتصادية الأخيرة التي قررتتها الحكومة ومجلس الأمة بخفض الضريبة على المستثمر الأجنبي. وقال د. دشتي في تصريح خاص لـ «النهار» أن المعرض يسعى لتشجيع المستثمر والمستثمر وأصحاب الشركات